التحليل الجغرافي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ (دراسة في جغرافية الجريمة)

أ. د عدنان كاظم الشيباني
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

د .فلاح حسن جواد الجياش
قيادة شرطة محافظة المثنى

الخلاصة :

تعد جرائم المخدرات من أخطر الجرائم التي تهدد القيم الاجتماعية والأخلاقية لأي مجتمع ، كما يعدها الكثير من الباحثين بأنها بوابة الإجرام ، وتحت تأثيرها يتم أرتكاب الجرائم الأخرى و تعد تلك الجرائم من الجرائم الخطرة والأكثر تأثيراً على الفرد والمجتمع ، لذلك ظهرت الحاجة لدراسة جرائم المخدرات في محافظة المثنى للتعرف على توزيعها المكاني لعام ٢٠١٥ ، واسبابها والخصائص الديموغرافية للمتعاطين لها وضع مجموعة من المقترحات التي يمكن ان تسهم في الحد من انتشار هذه الجريمة . وقد خرج البحث بجملة من النتائج لعل أهمها بلغ عدد جرائم المخدرات المسجلة في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ (٢٩٨) جريمة وتباينت هذه الجرائم مكانياً إذ توزعت على (١١) وحدة إدارية ، إذ شكلت مركز قضاء السماوة المرتبة الاولى من هذه الجرائم بنسبة قدرها (٥٩,١%) من إجمالي جرائم المخدرات المسجلة في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ . وتوصلت الدراسة أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجرائم المخدرات في محافظة المثنى هي فئة الشباب من (١٨ – ٢٥ سنة) ، إذ شكلت نسبة قدرها (٤٥,٤%) من أفراد العينة المحكومين بهذه الجرائم . و بينت الدراسة أن أكثر الأسباب التي تدفع الافراد لارتكاب جرائم المخدرات هي أسباب اقتصادية أذ شكلت تلك الأسباب ما نسبته (٧٤,٤%)

المقدمة

تعد جرائم المخدرات من أخطر الجرائم التي تهدد القيم الاجتماعية والأخلاقية لأي مجتمع كما يعدها الكثير من الباحثين بأنها بوابة الإجرام ، وتحت تأثيرها يتم أرتكاب الجرائم الأخرى إذ تعد تلك الجرائم من الجرائم الخطرة والأكثر تأثيراً على الفرد والمجتمع حيث عصابات التي تبذل كل ما في وسعها للتجارة بالمخدرات حيث تستبيح السرقة والقتل واستخدام شتى الطرق في سبيل المتاجرة بالمخدرات وكسب المزيد من المال هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان أعداد متعاطي المخدرات في

ازدياد وهذا يسبب تعطيلا للقوى البشرية وخاصة الشبابية لانتشارها الواسع بينهم ولمجابهة تلك الجرائم لجأت الدول الى اصدار قوانين صارمة مستندة في ذلك الى الاتفاقيات الدولية بشأن السيطرة على المخدرات ، كما ان هناك شأن أخر حيث بدل لجوء الشباب الى المخدرات حيث التعرض لعقوبات صارمة أصبحوا يلجؤون الى الحبوب والأدوية التي تحتوي على المادة المخدرة ، وبذلك يفلت كثير من الشباب والصيادلة من حكم القانون ،لذا جات الدراسة لتسليط الضوء على تلك الظاهرة من منظور جغرافي وإبراز العوامل الجغرافية التي أسهمت في وجود التباين المكاني لتلك الظاهرة .

أولا : مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة الدراسة بسؤال رئيس مفاده ما هو التباين المكاني لجرائم المخدرات في محافظة المثنى في عام ٢٠١٥ ؟

ثانيا : فرضية البحث :

أن جرائم المخدرات تتباين مكانياً من وحدة إدارية الى أخرى في محافظة المثنى وهناك عوامل جغرافية تؤثر على هذا التباين منها عوامل بشرية وأخرى طبيعية.

ثالثا : هدف البحث :

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية :

١- التعرف على التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى .

٢- الكشف عن أسباب جرائم المخدرات في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ .

٣- وضع مجموعة من المقترحات تسهم في الحد او التقليل من حدة هذه المشكلة لما لها تداعيات خطيرة

رابعا : حدود الدراسة :

تمثلت الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بمحافظة المثنى الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من العراق وتشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود جغرافية دولية وإدارية تمثل الحدود الجنوبية للمحافظة، ولها حدود إدارية مع أربع محافظات هي محافظة القادسية من الشمال والشمال الغربي، محافظة النجف من الغرب، محافظة ذي قار من الشرق والشمال الشرقي وأخيراً محافظة البصرة من الشرق، الخريطة (١)، وتقع مكانيا بين دائرتي عرض (َ٠٥ ٢٩° - َ٤٢ ٣١°) شمالاً وبين قوسي طول (َ٥٠ ٤٣° - ٣٢ ٤٦°) شرقاً ، وتشغل المحافظة الجزء الجنوبي من منطقة الفرات الأوسط التي تشمل محافظة المثنى وكل من محافظة (بابل، النجف، كربلاء، القادسية)، وتضم منطقة الدراسة أربعة أقضية تتبعها مجموعة من النواحي التي تميزت بتباين كبير في

مساحاتها، الجدول (١) الخريطة (٢) ، وتبلغ مساحة محافظة المثنى (٥١٧٤٠ كم٢)[١] فهي بذلك تشغل المرتبة الثانية من حيث المساحة مقارنة بمساحة المحافظات الأخرى في العراق، لتشكل نسبة(١١،٩%) من مساحة العراق البالغة(٤٣٥٠٥٢ كم٢) بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة(٩٢٤كم٢)[٢]. ويطل السهل الرسوبي بطرفه الجنوبي الغربي على محافظة المثنى والمتمثل بسهل دلتا نهر الفرات الذي تبلغ مساحته داخل حدود منطقة الدراسة (٤٨٠٥ كم٢) أي ما يعادل(٩،٣%) من مساحة المحافظة، بينما تمتد الهضبة الغربية على مساحة (٤٦٩٣٥ كم٢) داخل حدود المحافظة لتشكل نسبة (٩٠,٧%) من مساحتها [٣] . أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بالعام ٢٠١٥ م .

خامسا : منهجية البحث :

أعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة المدروسة ووصف الجوانب المكانية لها كما تم استخدام المنهج التحليلي واستخدام التحليل السببي (التأثيري) للتعرف على العوامل المؤثرة في تباين الجرائم في محافظة المثنى والأقضية والنواحي فيها .و تمت زيارة سجن المثنى المركزي للمحكومين بجرائم المخدرات وتم توزيع استمارات الاستبيان البالغ عددها (٨٦) استمارة لغرض التعرف على الخصائص الديموغرافية للجناة .

خامسا : هيكلية البحث :

تكون البحث من مبحثين تمثل المبحث الأول في دراسة العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم المخدرات في محافظة المثنى وتكون هذا المبحث من ثلاثة محاور تمثل المحور الأول في دراسة الحجم السكاني في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ فيما ركز المحور الثاني على دراسة التوزيع المكاني لجرائم المخدرات في محافظة المثنى لنفس العام اما المحور الثالث فقد سلط الضوء على العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم المخدرات أما المبحث الثاني فقد ركز على دراسة الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات في محافظة المثنى والمتمثلة بالتركيب العمري والنوعي التعليمي ودراسة أسباب جرائم المخدرات في منطقة الدراسة وخرج البحث بجملة من النتائج والمقرحات والتي قد تسهم في معالجة هذه الجرائم.

الخريطة (١) موقع محافظة المثنى من العراق

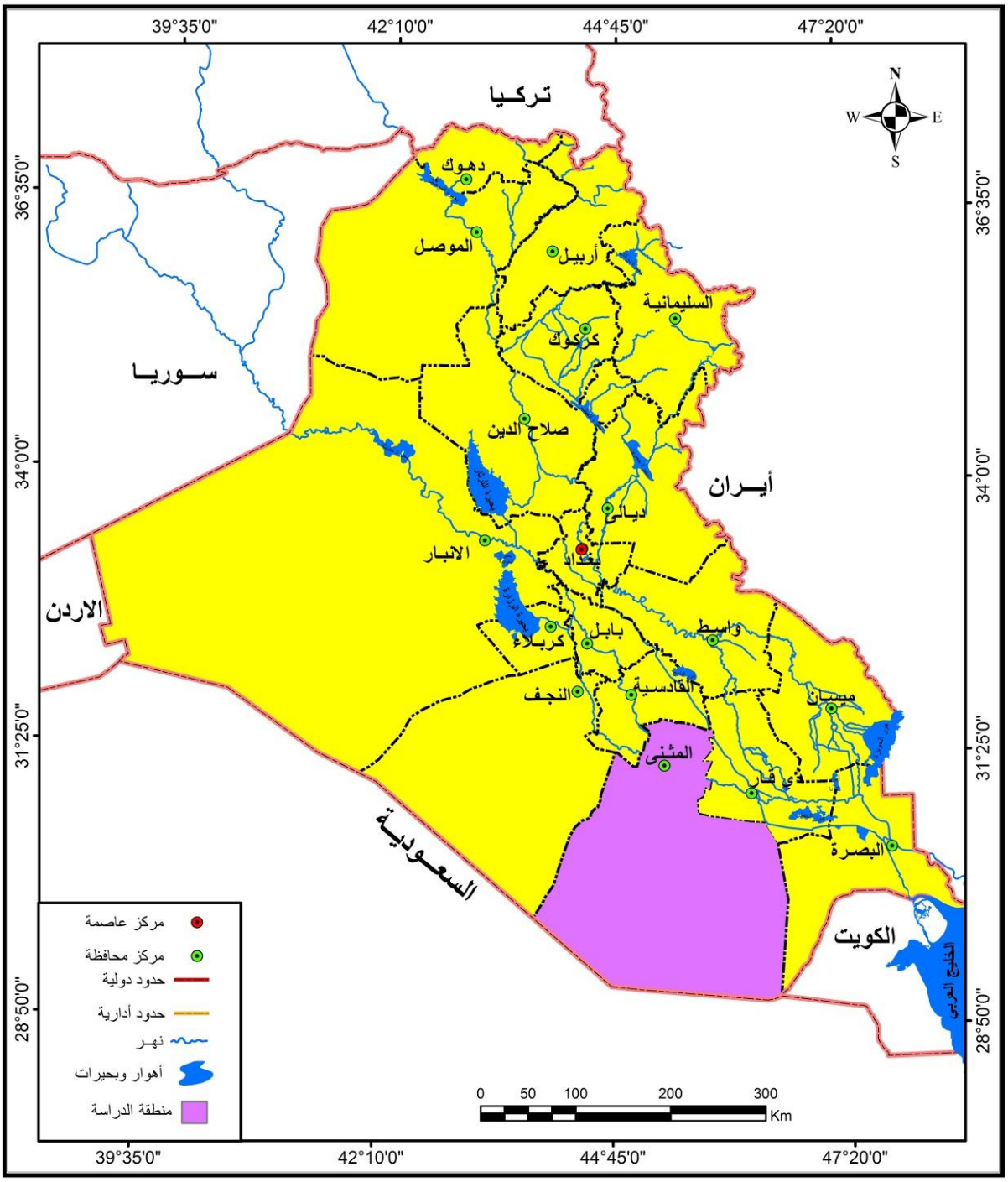

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس ١: ١٠٠٠،٠٠٠، بغداد ، ٢٠١١ .

الجدول (١) مساحة الأقضية والنواحي (كم٢) ونسبها المئوية في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥م.

القضاء	الوحدة الادارية	المساحة (كم٢)	النسبة المئوية من مساحة المحافظة
السماوة	مركز قضاء السماوة	٦٨٠	١،٣
	السوير	٢٦١	٠،٥
الرميثة	مركز قضاء الرميثة	١٠٦	٠،٢
	المجد	١٤٥	٠،٣
	النجمي	٦٥٤	٠،٦
	الهلال	٣٢١	١،٣
الوركاء	مركز قضاء الوركاء	٩٧٨	١،٩
السلمان	مركز قضاء السلمان	٢٢٣٩٦	٤٣،٣
	بصيه	٢٤٥٣٢	٤٧،٤
الخضر	مركز قضاء الخضر	١٢٦٠	٢،٤
	الدراجي	٤٠٧	٠،٨
المجموع الكلي		٥١٧٤٠	%١٠٠

المصدر الباحثان بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الإحصاء في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٥م.

الخريطة (٢) الوحدات الإدارية في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥

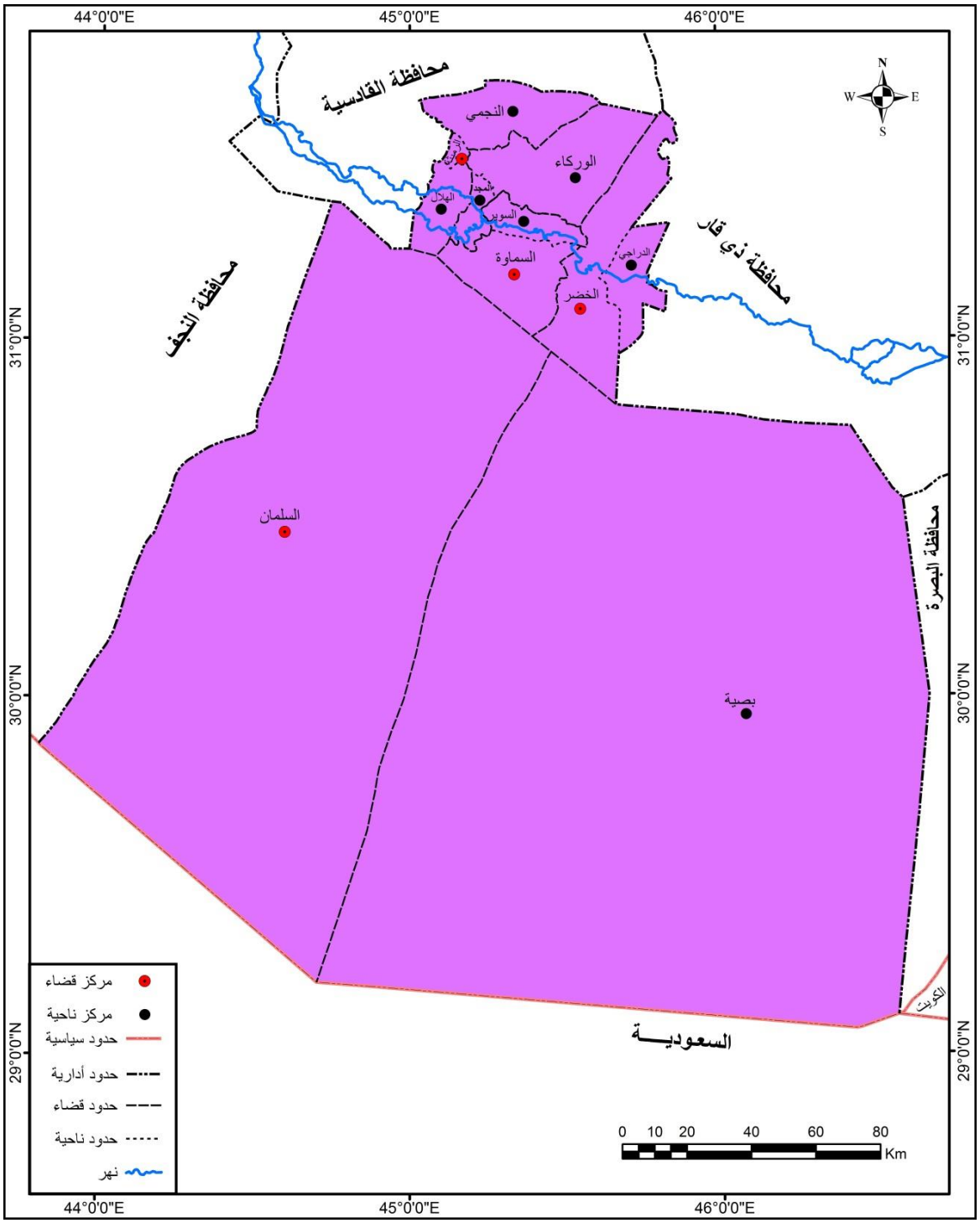

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة محافظة المثنى الإدارية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، مقياس ١:٢٥٠٠٠٠.

المبحث الأول : العلاقة بيـــن النمو السكاني وجرائم المخدرات في محافظة المثنى:

أولا : حجم السكان في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ :

أن حجم السكان فيقصد به عدد الأفراد في مكان معين و في وقت محدد . وهذا الحجم هو الذي يحدد استثمار الموارد الطبيعية ويؤثر في اقتصاد الدولة وقوتها وتأثيرها الإقليمي(٤). ويتصف المجتمع السكاني في أية منطقة من العالم بطبيعة ديناميكية بسبب الحركة الدائبة التي ينتج عنها التزايد أو التناقص، إذ يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان اسم النمو(٥). وهناك عناصر عدة تساهم في تحديد حجم السكان ومعدلات نموهم هي الولادات والوفيات والهجرة، وهذه العناصر لا تبقى ثابتة بل إنها تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. ومن خلال تحليل معطيات الجدول (٢) والخريطة (٣) يتضح أن سكان محافظة المثنى لا يتوزعون بصورة متساوية على سطح الارض أذ أحتل المرتبة الاولى في عدد السكان هو مركز قضاء السماوة بنسبة بلغت (٣٦,٢%) من إجمالي سكان المحافظة في حين جاء في المرتبة الثانية مركز قضاء الرميثة بنسبة قدرها (١٤،٨) من إجمالي سكان المحافظة ويليها ناحية الوركاء ومركز قضاء الخضر بنسبة بلغت (١٢,٦%) و(١١,٤%) على التوالي ويمكن أرجاع سبب تركز السكان في مراكز الاقضية الى طبيعة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية وغيرها التي تتمتع بها مراكز المدن مقارنة بالنواحي التابعة لها . في حين جاءت النواحي التابعة للمدن نسباً قليلة من حيث عدد السكان فيها أذ جاءت ناحية السوير بالمرتبة الخامسة وشكل سكانها ما نسبته (٦,١%) من أجمالي سكان المحافظة يليه ناحية المجد بنسبة (٥,٦%) من الإجمالي ثم ناحية الهلال بنسبة قدرها (٥,١%) تتتبعها ناحية النجمي وناحية الدراجي ومركز قضاء السلمان واخيرا ناحية بصية ويعود سبب قلة السكان في النواحي الى ضعف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن عدم وجود فرص عمل تشجع السكان على الاستيطان باستثناء الزراعة التي يزاولها سكان النواحي ويعدونها المهنة الاساسية لهم .

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي للسكان في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية ٢٠١٥

الوحدات الإدارية	عدد السكان	النسبة %	المرتبة
م. ق. السماوة	٢٨٩٠٧٣	٣٦,٢	١
ن. السوير	٤٨٥٤٥	٦,١	٥
م. ق. الرميثة	١١٨٣٧٧	١٤,٨	٢
ن. المجد	٤٤٣٨١	٥,٦	٦
ن. الوركاء	١٠٠٧٠٩	١٢,٦	٣
ن. النجمي	٣٦١١٦	٤,٥	٨
ن. الهلال	٤٠٦٦٠	٥,١	٧
م. ق. السلمان	٩٨١٠	١,٢	١٠
ن. بصية	١٠٩٣	٠,١	١١
م. ق. الخضر	٩٠٦٠١	١١,٤	٤
ن. الدراجي	١٩٤٨٣	٢,٤	٩
المجموع	٧٩٨٨٤٨	%١٠٠	-------

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

-جمهورية العراقية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء محافظة المثنى ، التقديرات السكانية ، ٢٠١٥

الخريطة (٣) التوزيع النسبي للسكان في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية ٢٠١٥

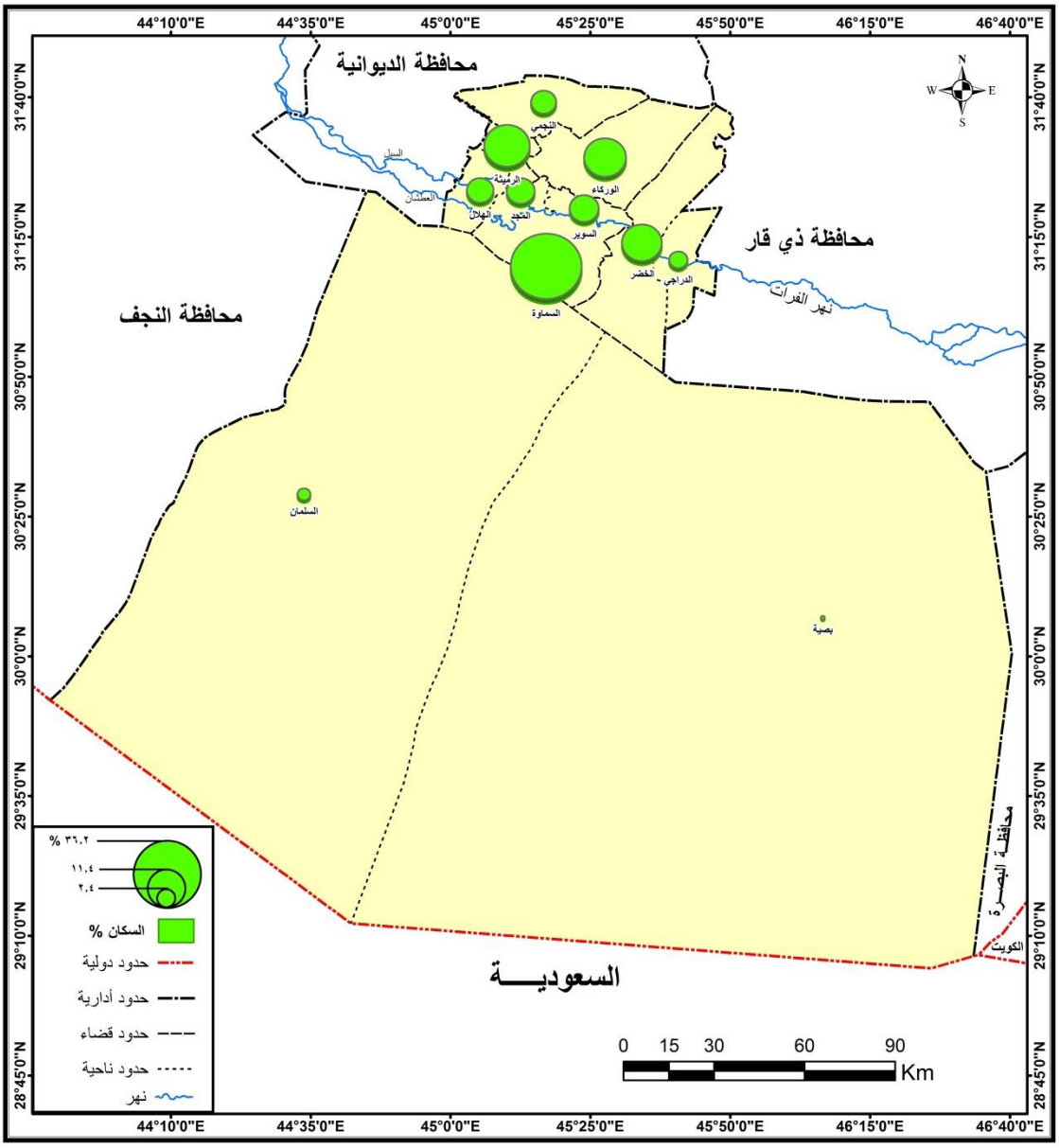

المصدر الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

ثانيا : التوزيع المكاني لجرائم المخدرات بحسب الوحدات الإدارية :

يتضح من معطيات الجدول(٣) الذي يبين أن عدد جرائم المخدرات لعام ٢٠١٥ وتباينها المكاني إذ بلغ عدد هذه الجرائم (٢٩٨) جريمة توزعت على (١١) وحدة إدارية ، إذ شكلت مركز قضاء السماوة المرتبة الاولى من هذه الجرائم بنسبة قدرها (٥٩,١%) من إجمالي جرائم المخدرات المسجلة في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ وتتوزع هذه الجرائم بحسب الوحدات الإدارية فقد ظهر أن مركز قضاء السماوة قد حقق أعلى النسب ، أي أكثر من نصف هذه الجرائم بنسبة قدرها (٥٩,١%)

من إجمالي جرائم المخدرات ويعود سبب ذلك إلى أن مدينة السماوة هي مركز محافظة المثنى ومركز للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية فيها وهي تضم أكبر حجم سكاني في المحافظة مقارنة ببقية الوحدات الإدارية الأخرى وكذلك التطور الذي شهدته مدينة السماوة من حيث الخصائص السكانية والعمرانية، ويضاف لذلك انتشار البطالة بين الشباب لأنها تضم حوالي (٣٦,٢%) من إجمالي سكان محافظة المثنى بحسب التقديرات السكانية لعام ٢٠١٥ ، مما أدى إلى ارتفاع حجم هذه الجرائم في مركز قضاء السماوة وخاصة جرائم المخدرات. يلي مركز قضاء السماوة مركز قضاء الرميثة في المرتبة الثانية إذ سجل ما نسبته (١٧,٤%) من إجمالي جرائم المخدرات المرتكبة في محافظة المثنى خلال مدة الدراسة ويعود سبب ذلك وكما تم ذكرة مسبقا بأن مركز مدينة الرميثة يعد ثاني أكبر وحدة إدارية في محافظة المثنى من حيث الحجم السكاني وتتميز بأكبر كثافة سكانية في المحافظة وذلك لقلة مساحتها فكل هذه العوامل ساهمت بأن تأتي مدينة الرميثة في هذه المرتبة ، يتبعها في المرتبة الثالثة مركز قضاء الخضر الذي شكل نسبة قدرها (٩,٧%) من إجمالي جرائم المخدرات تليه ناحية الوركاء في المرتبة الرابعة بنسبة (٥,٤%) من إجمالي الجرائم ، تليها ناحية بصية بنسبة (٢,٠%) تليها ناحية السوير بنسبة (١,٧%) ، والمجد بنسبة قدرها (١,٣%) ، ثم ناحية النجمي والهلال بنسبة(١,٠%) لكل منهما تليها ناحية الدراجي ومركز قضاء السلمان بنسبة (٠,٧%) من إجمالي جرائم المخدرات لكل منهما ويعود ذلك إلى أن هذه الوحدات الإدارية أغلب سكانها ذوو طابع ريفي والمجتمع الريفي يختلف عن المجتمع الحضري من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية ونبذ مرتكب هذا النوع من الجرائم ؛ لأن للمجتمع الريفي أنماطاً معينة من الجرائم تختلف كماً ونوعاً عن إجرام الحضر . ينظر الخريطة (٤) .

الجدول (٣) التوزيع العددي والنسبي لجرائم المخدرات بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى لعام (٢٠١٥)

الوحدات الإدارية	جرائم المخدرات	%	المرتبة
م. ق. السماوة	١٧٦	٥٩،١	١
ن. السوير	٥	١،٧	٦
م. ق. الرميثة	٥٢	١٧،٤	٢
ن. المجد	٤	١،٣	٧
ن. الوركاء	١٦	٥،٤	٤
ن. النجمي	٣	١,٠	٨
ن. الهلال	٣	١،٠	٨
م. ق. السلمان	٢	٠،٧	٩
ن. بصية	٦	٢,٠	٥
م. ق. الخضر	٢٩	٩،٧	٣
ن. الدراجي	٢	٠،٧	٩
المجموع	٢٩٨	%١٠٠	--------

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :

جمهورية العراق ، وزارة العدل رئاسة محكمة أستناف المثنى الاتحادية ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٥ .

الخريطة (٤)

التوزيع المكاني لجرائم المخدرات بحسب الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى لعام ٢٠١٥

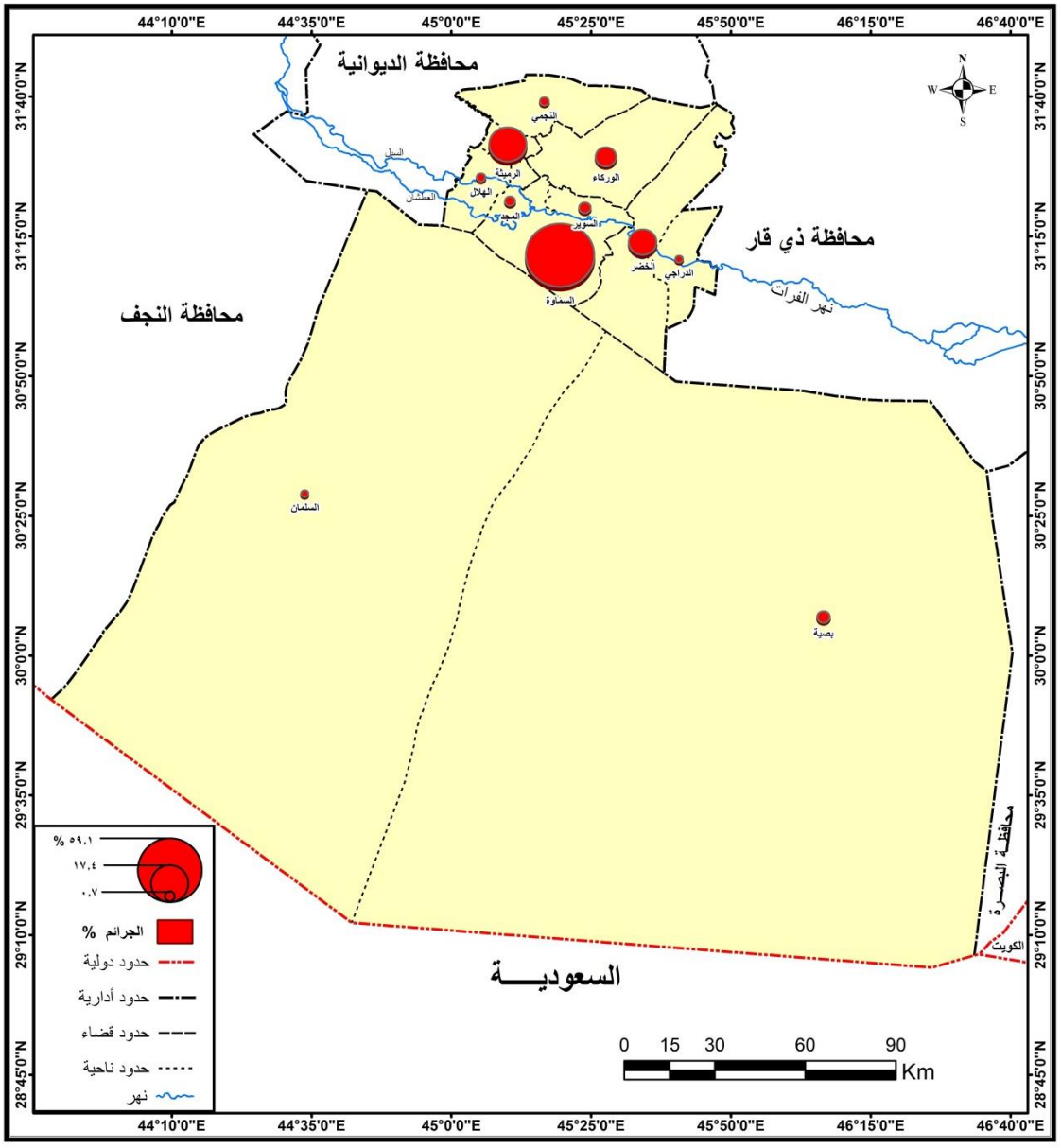

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الجدول (٣) .

ثالثا : العلاقة بيـــن الحجم السكاني وجرائم المخدرات في محافظة المثنى :

إن الكثير من الدراسات المتعلقة بالجريمة توصلت إلى وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني والجريمة ، بعبارة أخرى إن المناطق الجاذبة للسكان ضمن إقليم ما هي المناطق التي تستحوذ على أعلى نسب في الجريمة ، وإن هذا الارتباط قد تحقق بالنسبة لمحافظة المثنى، ويمكن الاستدلال على

ذلك بوضوح من خلال مقارنة النسب المئوية لحجم الجرائم مع النسب المئوية للسكان لكل وحدة من الوحدات الإدارية بشكل مستقل، إذ يتضح التباين الواضح بين الوحدات الإدارية في هذا الخصوص فهنالك بعض الوحدات الإدارية حققت نسباً في إجمالي الجريمة أعلى من نسبها في إجمالي السكان في المحافظة ، في الوقت الذي حقق فيه بعضها الآخر نسباً من الجريمة أقل من نسبها من الحجم السكاني للمحافظة. لذا تناول ذلك وفقا لما يلي : يتضح من الجدول (٤) أن هناك وحدات إدارية حققت نسباً في الجريمة أعلى من نسبتها في السكان وهناك وحدات إدارية أخرى حققت نسباً في الجريمة أقل من نسبتها من إجمالي سكان محافظة المثنى لذلك تم تقسم الوحدات الإدارية إلى عدة مستويات الخريطة (٥) هي:

أ: المستوى الأول : يضم هذا المستوى الوحدات الإدارية التي حققت نسباً في الجريمة أعلى من نسبها من إجمالي سكان محافظة المثنى وهي (مركز قضاء السماوة ، ومركز قضاء الرميثة وناحية بصية) إذ حقق مركز قضاء السماوة ما نسبته (٥٩,١%) من إجمالي جرائم المخدرات المسجلة في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ في حين أن نسبتها من السكان بلغت (٣٦,٢%) من إجمالي سكان المحافظة أما مركز قضاء الرميثة فقد حقق نسبة قدرها (١٧,٤%) من إجمالي جرائم المخدرات مقابل (١٤,٨%) من إجمالي سكان المحافظة ويعود سبب ذلك إلى الحجم السكاني الكبير الذي تتمتع به الوحدتين الإداريتين أعلاه إذ حققتا مجتمعتين نسبة بلغت (٥١%) من إجمالي سكان محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ . في حين أن ناحية بصية بلغت نسبتها (٢,٠%) ، وبالمقابل بلغت نسبتها من إجمالي سكان المحافظة حوالي (٠,١%) ويعود ذلك كونها مدينة حدودية مع دولة عربية وبعدها عن مركز المحافظة الأمر الذي أدى زيادة عدد جرائمها مقارنة بعدد سكانها .

ب : المستوى الثاني : الوحدات الإدارية التي حققت نسباً في الجريمة أقل من حجم سكانها وهي (مركز قضاء الخضر ، مركز قضاء السلمان ، المجد ، الهلال ، النجمي ، السوير ، وناحيتي الدراجي والوركاء) .

جدول (٤) العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم المخدرات في محافظة المثنى لعام (٢٠١٥م)

الوحدات الإدارية	عدد السكان	النسبة المئوية للسكان%	جرائم المخدرات	النسبة المئوية لجرائم المخدرات%
السماوة	٢٨٩٠٧٣	٣٦,٢	١٧٦	٥٩,١
السوير	٤٨٥٤٥	٦,١	٥	١,٧
الرميثة	١١٨٣٧٧	١٤,٨	٥٢	١٧,٤
المجد	٤٤٣٨١	٥,٦	٤	١,٣
الوركاء	١٠٠٧٠٩	١٢,٦	١٦	٥,٤
النجمي	٣٦١١٦	٤,٥	٣	١,٠
الهلال	٤٠٦٦٠	٥,١	٣	١,٠
السلمان	٩٨١٠	١,٢	٢	٠,٧
بصية	١٠٩٣	٠,١	٦	٢,٠
الخضر	٩٠٦٠١	١١,٤	٢٩	٩,٧
الدراجي	١٩٤٨٣	٢,٤	٢	٠,٧
المجموع	٧٩٨٨٤٨	%١٠٠	٢٩٨	%١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء المثنى، التقديرات السكانية ، بيانات غير منشوره ، ٢٠١٥ .

٢- مجلس القضاء الأعلى ، رئاسة محكمة استئناف المثنى الاتحادية ، شعبة الإحصاء ، بيانات غير منشورة ٢٠١٥ .

الخريطة (٥)

العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم المخدرات في محافظة المثنى ٢٠١٥

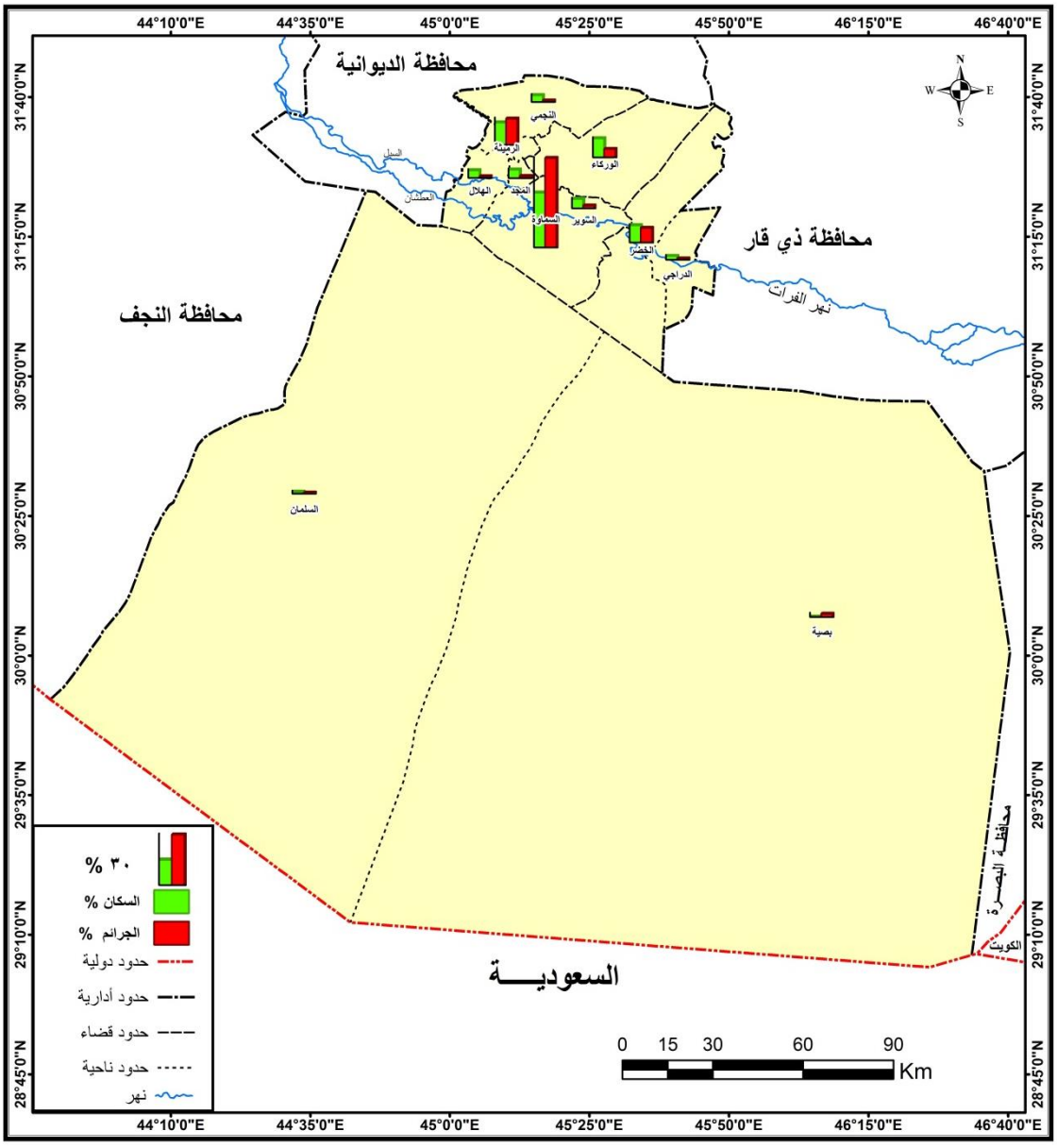

المصدر : الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

المبحث الثاني : الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات :

تتضمن الخصائص الديموغرافية تركيب السكان وبعض الخصائص الديموغرافية كالعمر، والجنس ، والحالة التعليمية، الخصائص الاجتماعية كالعنصر، والقومية ، والدين واللغة ، والمكانة الأسرية ، ومكان الولادة، والحالة العملية والمهنية ، والنشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة[٦] . وسوف يتم تناول الخصائص الديموغرافية وفق ما يلي:

أولا: التركيب النوعي للجناة :

يقصد بالتركيب النوعي للجناة توزيعهم بحسب الجنس إلى ذكور وإناث، إذ يوجد هنالك إجماع من قبل الباحثين في ضوء الإحصاءات الجنائية على أن الجرائم المرتكبة من قبل النساء تختلف من حيث الكم والنوع عن الجرائم المرتكبة من قبل الرجال. وذلك يرجع إلى الفروق الجوهرية من النواحي البيولوجية والنفسية فيما بينهم ومدى الاستجابة للتأثر بعوامل البيئة والدور الاجتماعي لكل منها. فقد لوحظ أن معدل إدانة المرأة في ارتكابها جرائم السرقة في كل من ألمانيا والنمسا في إثناء الحرب العالمية الأولى أعلى من معدل الإدانة الذي حققه الرجال في ارتكاب جرائم السرقة في نفس البلدين في السنوات السابقة للحرب ، وفي الحرب العالمية الثانية زاد معدل الجرائم التي ارتكبتها الإناث زيادة كبيرة في الولايات المتحدة والسويد وإنكلترا والدنمارك ، وذلك لتولي المرأة وظائف الرجال وحصولها على مساواة اجتماعية بهم[٧] ؛ لذلك فإن نسبة إسهام المرأة في ارتكاب الجريمة يزداد كلما منحت لها فرصة أكبر في الاختلاط والعمل. ويرجع الاهتمام بدراسة جرائم النساء في العصر الحديث إلى عام (١٩٠٦) عندما صدر مؤلفان، الأول: بعنوان (المرأة والجريمة) وضعه العالم ألفرنسي (جرانيه) والثاني بعنوان (المرأة المجرمة) للعالم الايطالي (لومبروزو) ولقد أشارت هذه الدراسات إلى أن نسبة إجرام النساء تقل كثيراً عن نسبة إجرام الرجال في كل المجتمعات وفي كل المراحل التاريخية وقد تصل نسبتها (١٠ ـــ ١٥) فقط من إجرام الرجال[٨] وفي بعض الدول الإسكندنافية تشكل نسبة إجرام المرأة نسبة صغيرة جداً إلى درجة لا يمكن معها المقارنة مع نسبة إجرام الرجل ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة الرجال المقبوض عليهم عشرة أمثال المقبوض عليهن من النساء ، أما الذين أودعوا سجون الولايات والسجون ألفيدرالية والإصلاحيات فتفوق نسبة الرجال نسبة النساء عشرين مثلاً ، وفي بلجيكا فاقت نسبة جرائم الرجال نسبة جرائم النساء ٢٤٢مثلاً ، وفي مصر تبلغ نسبة الجرائم التي تقترفها المرأة (٥%) من نسبة الجرائم التي يقترفها الرجل[٩] . أما في الأردن فقد أشارت دراسة في الأردن إلى أن نسبة مساهمة المرأة في الجريمة نسبة قليلة جداً أي إن نسبة جرائم الإناث في المملكة الأردنية لا تزيد على (٦,٥%) من نسبة جرائم الذكور[١٠] .يتضح من الجدول (٥) أن نسبة أسهام النساء في جرائم المخدرات بلغت (٥,٨%) في حين أن نسبة الذكور شكلت ما نسبته (٩٤,٢%) من أجمالي العينة . ويمكن أن ارجاع ذلك الى المكانة الاجتماعية للمرأة في منطقة الدراسة وقلة مشاركتها في العمل وانحسار واجبها في البيت أحياناً الأمر الذي أدى الى قلة مساهمتها في هذا النوع من الجرائم واحتكار ذلك من قبل الذكور في المحافظة.

الجدول (٥) التركيب النوعي لمرتكبي جرائم المخدرات

التركيب النوعي	التكرارات	النسبة
الذكور	٨١	٩٤,٢
الاناث	٥	٥,٨
المجموع	٨٦	%١٠٠

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الدراسة الميدانية

الشكل (١) التركيب النوعي لمرتكبي جرائم المخدرات

المصدر : الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

ثانيا : التركيب العمري :

يعد التركيب العمري من التراكيب الطبيعية التي يتمتع بها الافراد وهو ضرورة مهمة للتعرف على الفئات العمرية التي يتمتع بها الجناة بغية معرفة أي الفئات العمرية أكثر ارتكاباً للجريمة في محافظة المثنى ؛ لأن لكل فئة عمرية نمطاً معيناً من الجرائم يختلف كما ونوعا من فئة إلى أخرى . تم تقسيم مرتكبي جرائم المخدرات على خمس فئات عمرية ويتضح من بيانات الدراسة الميدانية أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجرائم المخدرات في محافظة المثنى هي فئة الشباب من (١٨ – ٢٥ سنة) ، إذ شكلت نسبة قدرها (٤٥,٤%) من أفراد العينة المحكومين بهذه الجرائم . ويمكن أرجاع سبب ذلك إلى ضعف الشعور بالمسؤولية وتحمل الأعباء ورفاق السوء فضلاً عن أنتشار البطالة بين الشباب وقضاء وقت الفراغ بدون أي عمل وضعف دور الأسرة في رقابة أبنائهم من الشباب. فضلا عن وجود فجوة واسعة بين الطموح الزائد للشباب والقيود التي يفرضها المجتمع أمام تحقيق رغباتهم وإشباعها في الحصول على حاجاتهم الأساسية والكمالية ، بينما حلت في المرتبة الثانية هي فئة الأحداث(أقل من ١٨ سنة) ، أن هذه الفئة هي ثاني أكبر فئة ارتكاباً لجرائم المخدرات في

محافظة المثنى ، إذ شكلت ما نسبته (٢٥,٦%) من إجمالي أفراد العينة المحكومين بجرائم المخدرات في محافظة المثنى ويمكن أن يرجع سبب ذلك إلى ضعف دور المدرسة والأسرة في توعية هذه الفئة من مخاطر المخدرات، كذلك رفاق السوء كان لها الدور الأكبر في جر الكثير من أفراد هذه الفئة إلى تعاطي المخدرات ، فضلاً عن ذلك عدم شعور أفراد هذه الفئة بالمسؤولية وتحمل أعباء العائلة؛ لأن هذه الفئة هي الفئة التي تحتاج إلى إعالة من قبل أسرهم ومن ثم يكون لهم الوقت الكافي لتعاطي المخدرات . بل الاتجار بها . و جاءت في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من (٢٦- ٣٠ سنة) ، إذ شكلت نسبة قدرها (١٥,١%) من إجمالي أفراد العينة . تتبعها في المرتبة الرابعة الفئة العمرية من (٣١- ٣٥) سنة بنسبة قدرها (٨,١%) من أفراد العينة المحكومين بهذه الجرائم في محافظة المثنى . تليها الفئة العمرية (٣٦ سنة فأكثر) إذ شكلت ما نسبته (٥,٨%) من إجمالي أفراد العينة مرتكبي جرائم المخدرات في محافظة المثنى الجدول (٦) والشكل (٢)، ومن خلال ما تقدم أعلاه بينت الدراسة الميدانية أن فئة الأحداث والشباب شكلت ما نسبته (٧١%) من إجمالي أفراد العينة في حين إن ما نسبته (٢٩%) من إجمالي أفراد العينة . ويمكن أن يرجع سبب ذلك إلى أن الفئات العمرية البالغة هي الفئة العمرية العاملة وتتحمل مسؤولية العائلة وأعبائها . وهم أكثر الفئات أدراكاً ومعرفة بالحقوق والواجبات التي تقع على عاتقهم على العكس من فئة الأحداث والشباب التي تكون على العكس من ذلك .

الجدول (٦)

التركيب العمري لمرتكبي جرائم المخدرات في محافظة المثنى ٢٠١٥م

التركيب العمري	العدد	النسبة	المرتبة
أقل من ١٨ عام	٢٢	٢٥,٦	٢
من ١٨- ٢٥	٣٩	٤٥,٤	١
٢٦ – ٣٠	١٣	١٥,١	٣
٣١ – ٣٥	٧	٨,١	٤
٣٦ عام فأكثر	٥	٥,٨	٥
المجموع	٨٦	%١٠٠	-------

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

الشكل (٣) التركيب العمري لمرتكبي جرائم المخدرات في محافظة المثنى ٢٠١٥م

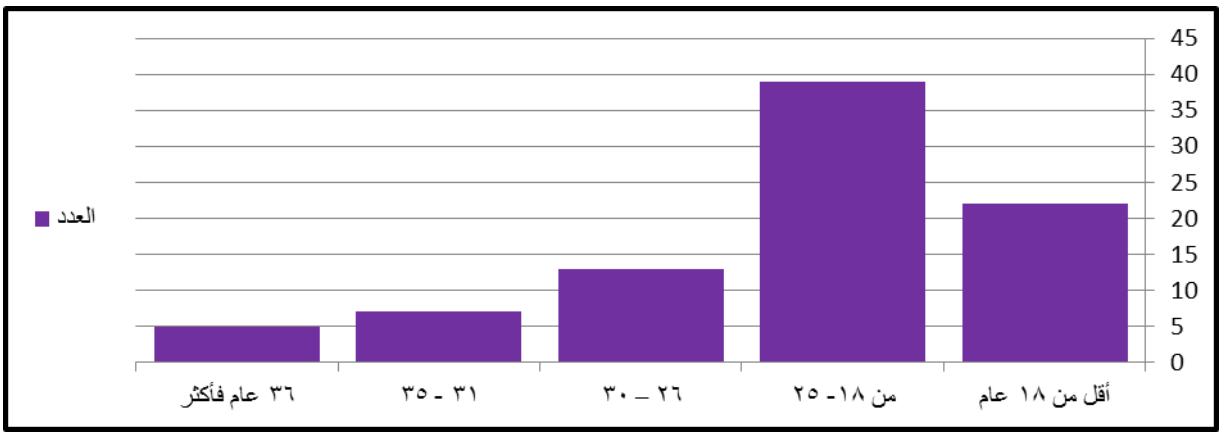

المصدر : الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٦).

ثالثا : التركيب التعليمي للجناة :

أن للتعلم أثار عديدة تنعكس على خصائص السكان المختلفة منها ظاهرة البطالة والجريمة إذ أن فرص العمل ترتبط الى حد كبير بالوظيفة التي لا يمكن الحصول عليها الا من خلال التعليم[١١] يتضح من بيانات الجدول (٧) والشكل (٣) أن جرائم المخدرات تنتشر ما بين المستويات التعليمية المختلفة في محافظة المثنى ، إذ إنه يتراوح ما بين الأمية والابتدائية والإلمام بالقراءة والكتابة والمتوسطة والإعدادية فقد سجلت أعلى نسبة من أفراد العينة المستوى العلمي (يقرأ ويكتب) إذ شكل ما نسبته (٣٦,٠%) من إجمالي أفراد العينة البحثية يليه في المرتبة الثانية المستوى التعليمي (أمي) إذ شكل نسبة قدرها (٣٢,٦%) من إجمالي أفراد العينة وفي المرتبة الثالثة المستوى (ابتدائية) إذ شكل ما نسبته (١٨,٦%) من أفراد العينة ، وفي المرتبة الرابعة المستوى العلمي (المتوسطة) إذ شكل كل واحد منهما ما نسبته (٨,١%) من إجمالي أفراد العينة تتبعها المستوى العلمي إعدادية بنسبة (٤,٧%) في حين إن المستويات العلمية (دبلوم ، جامعية ، فوق الجامعية) لم تسجل أي نسبة ، إذ سجلا (صفر) من إجمالي العينة . من خلال ما تم ذكره يتضح أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وجرائم المخدرات في محافظة المثنى ، أي كلما أرتفع المستوى التعليمي قل عدد المجرمين ، والعكس صحيح .

الجدول (٧) الخصائص التعليمية لمرتكبي جرائم المخدرات

التركيب التعليمي	التكرارات	نسبة % لأفراد العينة
أمي	٢٨	٣٢,٦
يقرأ ويكتب	٣١	٣٦,٠
ابتدائي	١٦	١٨,٦
متوسط	٧	٨,١
إعدادي	٤	٤,٧
دبلوم	٠	٠
جامعي	٠	٠
فوق الجامعي	٠	٠
المجموع	٨٦	%١٠٠

المصدر : الباحثان بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية .

الشكل (٣) الخصائص التعليمية لمرتكبي جرائم المخدرات

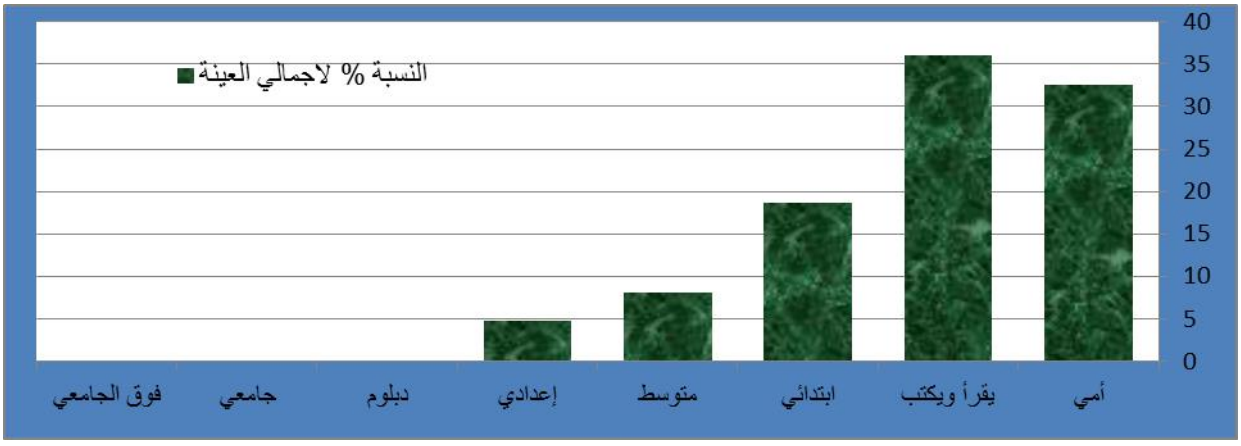

المصدر: الباحثان بالاعتماد على جدول (٧)

رابعا : الأسباب المؤدية إلـــى جرائم المخدرات :

من الجدول (٨) والشكل (٤) يتبين أن نسبة قدرها (٧٤,٤%) من إجمالي افراد العينة المحكومين بهذه الجرائم ارتكبوا جرائمهم لأسباب اقتصادية كالبطالة وعدم توفر الوظائف المناسبة لكثير من أبناء المحافظة مما يولد لديهم وقت فراغ كبير قد يستغله البعض بأمور سلبية . وإن نسبة قدرها (١٨,٦%) من مرتكبي جرائم المخدرات في المحافظة هي أسباب نفسية كالاضطرابات النفسية والإدمان وغيرها من الأسباب الأخرى ، ومن الأسباب الأخرى لهذه الجرائم هي أسباب اجتماعية ،

إذ شكلت نسبة قدرها (٧%) من مرتكبي هذه الجرائم المحكومين في المحافظة حدثت جرائمهم لأسباب اجتماعية والتي تشمل سوء التنشئة الاجتماعية فالحرص الزائد والافراط في الاهتمام بالأبناء والتساهل في تلبية احتياجاتهم يولد لديهم اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية وتفكك أسر الجناة بسبب مشاكل اجتماعية كالطلاق ، كل هذه الأسباب أدت إلى ارتكاب جرائم المخدرات في محافظة المثنى ، إذ تعد هذه الجرائم بوابة الإجرام أي البوابة التي يتم الانطلاق منها لارتكاب الجرائم الأخرى كالقتول بأنواعها والسرقات على اختلاف أنواعها .

الجدول (٨)

جرائم المخدرات بحسب سبب الجريمة ٢٠١٥

أسباب الجريمة	العدد	النسبة المئوية	المرتبة
نفسية	١٦	١٨,٦	٢
اقتصادية	٦٤	٧٤,٤	١
اجتماعية	٦	٧	٣
المجموع	٨٦	%١٠٠	

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

النتائج والتوصيات

بعد أن تم استعراض العلاقة بين النمو السكاني في محافظة المثنى وجرائم المخدرات من خلال تحليل التوزيع المكاني لجرائم المخدرات وحجم السكان في محافظة المثنى وكذلك تم تناول الخصائص الديموغرافية لمرتكبي جرائم المخدرات توصلت الدراسة الى النتائج الاتية :

١- أن سكان محافظة المثنى لا يتوزعون بصورة متساوية على سطح الارض أذ أحتل المرتبة الاولى في عدد السكان هو مركز قضاء السماوة بنسبة بلغت (٣٦,٢%) من إجمالي سكان المحافظة .

٢- بلغ عدد جرائم المخدرات المسجلة في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ (٢٩٨) جريمة وتباينت هذه الجرائم مكانياً إذ توزعت على (١١) وحدة إدارية ، إذ شكلت مركز قضاء السماوة المرتبة الاولى

من هذه الجرائم بنسبة قدرها (٥٩,١%) من إجمالي جرائم المخدرات المسجلة في محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ .

٣- أن الوحدات الإدارية كل من (مركز قضاء السماوة ، ومركز قضاء الرميثة وناحية بصية) حققت نسباً في الجريمة أعلى من نسبها من إجمالي سكان محافظة المثنى لعام ٢٠١٥ .

٤- بينت الدراسة أن نسبة اسهام النساء في جرائم المخدرات بلغت (٥,٨%) في حين أن نسبة الذكور شكلت ما نسبته (٩٤,٢%) من أجمالي العينة . ويمكن أن ارجاع ذلك الى المكانة الاجتماعية للمرأة في منطقة الدراسة وقلة مشاركتها في العمل وانحسار واجبها في البيت أحياناً الأمر الذي أدى الى قلة مساهمتها في هذا النوع من الجرائم واحتكار ذلك من قبل الذكور في المحافظة.

٥- توصلت الدراسة أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً لجرائم المخدرات في محافظة المثنى هي فئة الشباب من (١٨ – ٢٥ سنة) ، إذ شكلت نسبة قدرها (٤٥,٤%) من أفراد العينة المحكومين بهذه الجرائم .

٦- بينت الدراسة أن غالبية مرتكبي جرائم المخدرات يحملون مستوى تعليمي (يقرأ ويكتب) إذ شكل ما نسبته (٣٦,٠%) من إجمالي أفراد العينة البحثية يليه في المرتبة الثانية المستوى التعليمي (أمي) إذ شكل نسبة قدرها (٣٢,٦%) من إجمالي أفراد العينة .

٧- بينت الدراسة أن أكثر الأسباب التي تدفع الافراد لارتكاب جرائم المخدرات هي أسباب اقتصادية أذ شكلت تلك الأسباب ما نسبته (٧٤,٤%) .

المقترحات

تقترح الدراسة بالآتي :

١- بناء قاعدة معلومات مكانية للجريمة تدون فيها بيانات كاملة عن الجريمة في محافظة المثنى وتنظيمها بطريقة علمية وهذه البيانات تشمل عدد الجرائم الواقعة فعلا بحسب الأقضية والنواحي وخصائص مرتكبيها مثل الحالة الاجتماعية والتعليمية والفئات العمرية ومستوى الدخل والمهنة تمكن الباحثين من دراستها وتحليلها ومعرفة أسبابها ؛ لان سجلات الشرطة والمحاكم والسجون تفتقر لهكذا بيانات ، الأمر الذي يجعل صعوبة على الباحث أو دارس الجريمة معرفتها والحصول عليها .

٢- تقليل الروتين الحاصل في أغلب الدوائر الحكومية والتعاون مع الباحثين في مختلف الاختصاصات مما يوفر عليهم الجهد والوقت لإنجاز البحوث في الوقت المحدد لها .

٣- دعم الأجهزة الأمنية في المحافظة بكل الإمكانات المادية والبشرية الأمر الذي يسهل عليهم القيام بمختلف الواجبات المناطة بهم .

٤- تكثيف الدوريات في الوحدات الإدارية التي سجلت أعلى النسب تسجيلاً للجريمة في المحافظة لمنع وقوع الجرائم .

٥- عقد ندوات علمية مع وجهاء وشيوخ العشائر في المحافظة وحثهم على تسليم مرتكب الجريمة إلى القضاء لينال الجزاء العادل ، لا سيما وإن مجتمع منطقة الدراسة غالبيته مجتمع عشائري لأن الكثير من المشاكل والجرائم يتم حلها ودياً بين الجاني والمجنى عليه بعيداً عن السلطات الأمنية والقضاء

٦- العمل على رفع المستويات التعليمية للأفراد الذين يحملون مستويات تعليمية متدنية مثل (امي ويقرأ ويكتب) من خلال فتح مراكز محو الامية بالتنسيق مع وزارة التربية .

٧- توفير فرص عمل للشباب الذين تتراوح أعمارهم من (١٨-٢٥) سنة لكونها أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجريمة وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتدنية التي يعانون منها .

قائمة المصادر والمراجع :

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٠-٢٠١١، جدول ١/١، ص٦.

(٢) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق إطارها الطبيعي – نشاطها الاقتصادي – جانبها البشري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٧.

(٣) علي صاحب طالب الموسوي ، الخصائص الجغرافية في محافظات الفرات الأوسط وعلاقتها المكانية في التخصص الزراعي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد(٤٤)، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

(٤) موسى سمحه، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة والقاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٠٧.

(٥) حسين عليوي ناصر الزيادي ، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة ١٩٩١ـــــــ ٢٠٠١ وآفاقها المستقبلية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص٢٨ .

(٦) يونس حمادي ، مبادئ علم الديمغرافية ، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، ٢٠١٠، ص٢٧- ٢٨.

(٧) سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،١٩٨٦ ، ص٥٩ .

(٨) فهيمة كريم المشهداني ، آليات تحصين المرأة ضد الجريمة (دراسة نظرية فسيولوجية تحليلية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (٦٣) ، ٢٠٠٢، ص٢٨٦ .

(٩) محمد صالح ربيع العجيلي ، مثلث الرعب العالمي ، الجزء الثاني (الجريمة) ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٥٦ .

(١٠) بركات النمر المهيرات ، جغرافية الجريمة ، علم الإجرام الكارتوجرافي ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٠ص٣٢ .

(١١) حسين جعاز ناصر ، تحليل جغرافي للبطالة في محافظات الفرات الأوسط الواقع والاثار والمعالجات للمدة ١٩٨٧-١٩٩٧ ، مجلة المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، المجلد١ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٤ .

النشرات والدوريات :

(١) جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، بمقياس ١: ١٠٠٠،٠٠٠، بغداد ، ٢٠١١ .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مديرية الإحصاء في محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٥م.

(٣) جمهورية العراق ، وزارة العدل رئاسة محكمة أستناف المثنى الاتحادية ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٥ .

Abstract

The crime of narcotics is one of the most serious crimes that threaten the social and moral values of any society. It is also considered by many researchers as the gate of criminality. Under these circumstances, other crimes are committed. These crimes are considered the most dangerous and most important crimes against the individual and society. Muthanna to identify the spatial distribution of 2015, and the reasons and demographic characteristics of users have developed a set of proposals

that can contribute to reduce the spread of this crime. The results of the study were the most important of which were the number of crimes of narcotics recorded in Muthanna Governorate for the year 2015 (298). These crimes were spatially divided into (11) administrative units. Of the total drug crimes recorded in Muthanna province in 2015. The study found that the most age groups for drug offenses in Al-Muthanna Governorate are the youth group (18-25 years) . (45.4%) of the respondents were convicted of these crimes. The study showed that the most common reasons that lead individuals to commit drug crimes are economic reasons, which accounted for (74.4%)